

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 2.05 دولار

ليستقر عند مستوى 100,10 دولار

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 2,05 دولار في تداولات الجمعة ليستقر عند مستوى 100,10 دولار للبرميل مقارنة بـ 98,05 دولارا للبرميل في تداولات يوم أمس الأول. ويأتي الارتفاع في اسعار النفط في الاسواق العالمية يوم اول من أمس بسبب نمو أقوى من المتوقع للوظائف في الولايات المتحدة وتوقعات بزيادة في الطلب على النفط من أكبر مستهلك في العالم، حيث قالت وزارة العمل الأميركية ان الزيادة الجديدة في الوظائف دفعت معدل البطالة في الولايات المتحدة الى التراجع إلى 7,5%.

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تحت المجهر

210 ملايين دينار ديون الشركة من أصل 250 مليوناً رأسمالها الجديد.. وتبعية الشركة حائزة بين «المالية» و«المواصلات»

10 أسئلة حائرة في ملف خصخصة «الكويتية» تحتاج إلى أجوبة واضحة

المستثمرين للاكتتاب فيها عند طرحها للخصخصة وهي بالأساس شركة خاسرة. فمتى تسليم ملف الخصخصة في العام 2007 وحتى العام الماضي ارتفعت خسائر الشركة من 9 ملايين دينار في 2007 إلى نحو 105 ملايين في 2012 أي خلال 5 سنوات فقط قفزت الخسائر بأكثر من 1000٪/ وهذا نقول من الجدير خصخصة قطاع الموانئ الذي يحقق أرباحاً وليس عليه ديون وليست عليه كلفة تشغيل وعدد العمالة فيه اقل بكثير. وهنا نقول لا لخصخصة حقيقية بهذه الطريقة.. فكيف لنا أن نخصص شركة خاسرة وما القيمة العادلة لتقييم أصول تلك الشركة؟ اليس من الأجدى أن تعامل عملية خصخصة الشركة بأسلوب أفضل من ذلك ولتكن من خلال إعادة الهيكلة وتحسين أسطولها لولا قبل طرحها للخصخصة.

10 - الحل باختصار

قد يكون من وجهة نظر بعض المراقبين أن احد الحلول لأزمة «الكويتية» بسيطاً وهو ما يجب اتباعه منذ البداية عوضاً من السير في طريق الخصخصة أولاً حيث كان يجب أن تتم إعادة هيكلة الشركة أولاً وتعديل مساره من الخسائر إلى الربحية ومن ثم طرحها للخصخصة إذا اقتضى الأمر ذلك حتى تحقق الدولة أكبر منفعة بالحكومة تضخ المال للدعم للنحو إلى الربحية لأن شركة خسرتها أمر صعب للغاية على مستثمر ولكن خصخصة الشركة الأم تبقى صعبة للغاية للاعتبارات السابقة ذكرها وحتى لا نخسر اسم الناقل الوطني وهنا كان من الأجدى أن يتم طرح قطاعات أخرى داخل الشركة للخصخصة مثل خصخصة القطاعات المرافقة من الصيانة والهندسة والسوق الحرة والتدريب والإبقاء على الشركة الأم دون مساس.

إعداد: زكي عثمان

كيف للشركة أن تحصل على قروض جديدة من البنوك؟ فالشركة وهي تسعى لإعادة هيكلة القروض الحالية وهي بالأساس شركة تحقق خسائر وأسطولها مترهل أي أصولها ضعيفة فكيف تستطيع أن تحصل على قروض جديدة؟ فالبنوك لن تمنح ائتمانا جديدا إلى شركة خاسرة وليست لديها أصول جيدة وهي بالأساس شركة تحقق خسائر سنوية وليست لديها أرباح. ويمكن تلخيص الوضع بعدم وجود ضمان حكومي ولا أصول جيدة فكيف تحصل الشركة على قروض جديدة فلكل بنك مطالبه وشروطه الجديدة في التفاوض سواء على إعادة الهيكلة أو منح الائتمان الجديد وذلك بعد أن تحولت «الكويتية» من مؤسسة تملكها الحكومة إلى شركة لها ما لها وعليها ما عليها من أوضاع تجارية.

8 - تبعية الشركة الجديدة

الغريب في الأمر الآن أن تبعية الشركة الجديدة حائرة بين وزارتي «المالية» و«المواصلات» فالكمل يرمي بكرة تبعية «الكويتية» على الطرف الثاني فتبعية الشركة الجديدة غير محددة المعالم، وكل وزارة لها وجه النظر في ذلك فالمواصلات تنظر في ذلك الشركة خرجت من عباءتها بعد التحول إلى شركة تابعة للهيئة العامة للاستثمار وبالتالي التبعية ستكون لوزارة المالية، وهنا علمت «الانباء» ان هناك توجهها خلال الأيام المقبلة بطلب تفسير قانوني حول وضع الشركة المستقبلية والجهة التي ستكون تابعة لها.

9 - كيف تنهض «الكويتية»؟

دون مال حكومي أو حتى توفير الضمان الحكومي يبقى التساؤل الحائر.. كيف تنهض «الكويتية» من كبوتها؟ وبالتالي كيف تنجح عملية الخصخصة لشركة تعاني من الخسائر وأسطولها مترهل وقديم وكيف لها أن تجذب

الناقل الوطني تحت بند الخصخصة وليس من المهم سمعة الدولة في نقل المسافرين أو في المساهمة في وصول طائراتها إلى جميع بقاع المعمورة لجلب المستثمرين ونقل نريد التحول إلى مركز تجاري إقليمي وفي المقابل لا نملك ناقلاً وطنياً يعمل على نقل المسافرين من وإلى جميع بقاع الأرض!

5 - كيف تجذب المستثمر

كيف تجذب المستثمرين في خصخصة «الكويتية» فهو أمر في غاية الأهمية قياساً إلى شركة تحقق خسائر سنوية بقيمة تصل إلى 100 مليون دينار وهو الأمر الذي يعني ان المستثمر لن يقدم على شركة كهذه إلا بهدف استراتيجي لتحقيق مصالح أخرى.

4 - غياب الناقل الوطني

تساؤل مهم يطرح نفسه الآن وهو: ما وضع الكويت دون طيران رسمي وطني لها مقارنة بما بقي ليس دول المنطقة فحسب ولكن دول العالم؟.

3 - دور «هيئة الاستثمار» الغائب

تعتبر الهيئة العامة للاستثمار الداعم الأول للاستثمارات الدولية في الداخل والخارج ورغم حرص الهيئة المستمر على سنوات لا تعتمد حتى اليوم وتأثرت بشدة بسبب الخيوم في تحديد مصيرها بل إنها ظلت لسنوات تنتظر قرار التعويض من المحاكم عن الأضرار التي لحقت بها من جراء الغزو الغاشم حتى وقت قريب وبعد أكثر من 12 عاماً من متاهات المحاكم حصلت على التعويض الخاص بها والذي ذهب إلى أراج الدولة ولم تنتفع بفلس واحد منه. وأطول تلك السنوات أهدى أسطول «الكويتية» بشكل منعقد لبيع اليوم إلى 17 طائرة فقط، معظمها تجاوز العصر الافتراضي، وبالتالي ارتفعت تكلفة الصيانة فضلاً عن المخاطر مما سبب هاجساً كبيراً لدى عموم مستخدمي هذا الطيران

7 - ولكن ماذا عن القروض الجديدة؟

مع وجود ديون كبيرة قائمة على الشركة حالياً،



كيف تجذب خصخصة الشركة المستثمر الجديد في ظل خسائر سنوية بـ 100 مليون دينار؟

الذي ظل لسنوات تلك الشركة وما تمثله من عبء على كامل الدولة، وبالتالي فإن كل الأحاديث تركت على كفة التخلف من تلك الشركة وخسائرها.. وهنا جاء طرح فكرة خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وتحويلها إلى شركة ضمن ملف كبير من القطاعات التي ستدخل في نطاق ملف الخصخصة.

2 - نعم غياب الدعم

لاشك أن «الكويتية» عانت وتعاني منذ سنوات طويلة وبأسعار تاريخ الكويتية سجد أنها عانت منذ الغزو أي اهتمام حكومي لدرجة أن ميزانية الشركة لأكثر من 5 سنوات لم تعتمد حتى اليوم وتأثرت بشدة بسبب الخيوم في تحديد مصيرها بل إنها ظلت لسنوات تنتظر قرار التعويض من المحاكم عن الأضرار التي لحقت بها من جراء الغزو الغاشم حتى وقت قريب وبعد أكثر من 12 عاماً من متاهات المحاكم حصلت على التعويض الخاص بها والذي ذهب إلى أراج الدولة ولم تنتفع بفلس واحد منه.

3 - دور «هيئة الاستثمار» الغائب

تعتبر الهيئة العامة للاستثمار الداعم الأول للاستثمارات الدولية في الداخل والخارج ورغم حرص الهيئة المستمر على سنوات لا تعتمد حتى اليوم وتأثرت بشدة بسبب الخيوم في تحديد مصيرها بل إنها ظلت لسنوات تنتظر قرار التعويض من المحاكم عن الأضرار التي لحقت بها من جراء الغزو الغاشم حتى وقت قريب وبعد أكثر من 12 عاماً من متاهات المحاكم حصلت على التعويض الخاص بها والذي ذهب إلى أراج الدولة ولم تنتفع بفلس واحد منه. وأطول تلك السنوات أهدى أسطول «الكويتية» بشكل منعقد لبيع اليوم إلى 17 طائرة فقط، معظمها تجاوز العصر الافتراضي، وبالتالي ارتفعت تكلفة الصيانة فضلاً عن المخاطر مما سبب هاجساً كبيراً لدى عموم مستخدمي هذا الطيران

ديبلوماسية القطاع النفطي تظهر بقيادة الزنكي في التفاوض اليوم 5 ملاحظات وتحذيرات في التفاوض حول غرامة «كيه - داو»

السلطة، فعرض الصفقة بشفاافية ومهنية وحياد أمر حيوي نحو انطباعات التاريخ، إن الخسارة الكبرى ليست في رقم التعويض، وإنما في خسارة تعظيم العائد من شراكة إستراتيجية ترفع كثيراً من مستوى التعامل مع قطاع الصناعات البترولية وهو الهدف المنسي في خطة التنمية.

5 - فوائد الوديعة أعلى من فوائد الغرامة

في تفسير حول تأخر التفاوض منذ صدور الحكم والانتظار كل هذه الفترة برر احد القبايين النفطيين هذا التأخير بأنه وضع الأمور في نصابها لاسيما ان الغرامة كبيرة وخرجت الخصيصة من تحت يد مؤسسة البترول الكويتية وشركة صناعة الكيماويات البترولية وأصبح مجلسا الوزراء الأمة هما المسؤولين عن بحث القضية. ولكن التأخير فيه فائدة للكويت لان فائدة الودائع المالية أعلى من فوائد القضية فالكويت مستفيدة في النهاية من التأخير.

● أحمد مغربي

المقبلين. وللتأكيد فإن مؤسسة البترول وشركة صناعة الكيماويات البترولية كيان واحد ولا ينبغي الحديث بأن مؤسسة البترول هي التي ستدفع الغرامة، لأنه في النهاية الغرامة ستدفع وستكدها الكويت بغض النظر عن الجهة التي ستدفع.

4 - خسائر جسيمة.. وفرض ضافة

تكبدت الكويت خسائر جسيمة بسبب إلغاء ذلك المشروع تتخطى نطاق الغرامة المفروضة، وأولها خسائر رأسمالية نتيجة ضياع فرص الربحية الكبيرة لهذا المشروع، وثانيها خسائر اجتماعية نتيجة ضياع آلاف فرص العمل للمواطنين، والتي كان من المفترض أن يوفرها هذا المشروع، إضافة إلى الخسائر المتعلقة، بسمعة الكويت ومصداقيتها، والتي قد تتسبب في تراجع ثقة الشركات الأجنبية في الدولة، ومدى استعدادها للمشاركة في المشاريع بالكويت مستقبلاً. وللتأكيد فإن الكويت تحتاج إلى تغيير جوهرى في النهج، فالمسؤولية بقدر

لديه هو وفريقه في قضية يعلم الجميع بمدى خسارتها، وسيكون الزنكي في وقتها قد أدى ما عليه رغم التبرص به من قبل بعض قياديي القطاع النفطي.

3 - «صناعة الكيماويات» ستدفع الغرامة

لا يوجد إيجابيات سيئاريوهات مقترحة للدفع غير أن شركة صناعة الكيماويات البترولية هي التي ستقوم بدفع الغرامة المالية، حيث ان الشركة لديها سيولة مالية تقدر حالياً بـ 500 مليون دينار موضوعة كوديعة قصيرة الأجل ستقوم بدفعها للشركة الأمريكية وذلك بعد تلقيها تعليمات وزارية بسحب الوديعة ودفعها بناء على ما سيتم التوصل اليه.

وفي حالة التوصل إلى طريق مسدود لدفع الغرامة كاملة بفوائدها مستقوم «صناعة الكيماويات» بدفع ما تمتلكه من سيولة على أن يتم أخذ باقي المبلغ من مؤسسة البترول الكويتية بدون أي فوائد وذلك بناء على قرار مجلس إدارة المؤسسة في هذا الشأن وسيتم خصم هذا المبلغ من أرباح الشركة خلال العامين

من قبل مجلس الوزراء ووزير النفط هاني حسين قامت الجهات المعنية في مؤسسة البترول الكويتية بترتيب لقاء على أعلى المستويات بين الجانبين الكويتي والأميركي للتفاوض وتم إعطاء الزنكي كامل الصلاحيات للتفاوض والتوصل إلى حل تمهيدا لعرضه على وزير النفط للتشاور وأخذ القرار النهائي في القضية.

2 - دور الزنكي في التفاوض سيذكره التاريخ النفطي

نجاح فاروق الزنكي في تخفيض الغرامة المالية الواقعة على الكويت سوف يكون له دور كبير في تثبيت أقدام الزنكي على رأس هرم القطاع النفطي وسيثبت للجميع أن الرجل أبلى بلاءً حسناً في حماية المال العام وأوقف الهدر في قضية محققة بحق الكويت، كما أن الزنكي سوف يثبت لكل الكويتيين أن الدبلوماسية النفطية لديها القدرة على لعب دور محوري على مستوى العالم حتى في أصعب الظروف.

وفي حالة نشد الجانب الأميركي في ضرورة دفع الغرامة بفوائدها فإنه على الأقل سيكون قد قدم كل ما

يجلس الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي اليوم (الأحد) مع رئيس مجلس إدارة شركة داو كيميكال أندرو ليفريس على طاولة واحدة لإجراء أول تقاوض علني حول الغرامة الواقعة على الكويت بقيمة 2,1 مليار دولار بسبب إلغاء صفقة «كيه-داو» وبدور في خلدته مجموعة من الأمور والمحاذير الخطيرة التي وقعت على عاتقه في هذا الملف الشائك. فالزنكي الذي طالما ابتعد نوعاً ما عن هذه القضية جاء دوره ليلسبر من جديد دور القيادة النفطية في فرض ديبلوماسيةيتها في فرض ديبلوماسيةيتها والقوبات والتوصل إلى حل وسط يرضي الطرفين، ولكن الرجل سيلعب هو وفريقه بدون أي كروت ضغط على الجانب الأميركي غير كارت الشراكة الاستراتيجية مع داو التي تمتد لسنوات. وفي خضم تطورات القضية وقرب حسمها بلقي نفلطون الضوء على جملة من الملاحظات والاستنتاجات والتحذيرات:

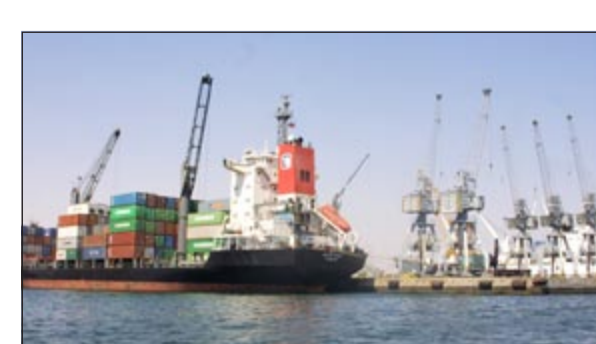
1- صلاحيات مطلقة للزنكي والوفد المرافق

بعد تكليف فاروق الزنكي

لبحث سبل تعزيز العلاقات وإنعاش حركة التبادل الاقتصادي «هيئة الاستثمار» و«المالية» و«التجارة» على موعد مع مسؤولين وقيادات اقتصادية كبرى في بريطانيا

وسبل تعزيز العلاقات الاقتصادية وإنعاش حركة التبادل الاقتصادي بين البلدين خلال الفترة المقبلة. وأقادت المصادر التي فضلت عدم الإفصاح عن هويتها بيان بريطانيا تطمح الى أن تصافح حجم تبادله التجاري مع الكويت إلى مستويات مرتفعة تصل إلى 6,2 مليارات دولار خلال السنوات المقبلة، مبينة ان الاجتماع المرتقب انعقاده سيكون على هامش مؤتمر استثماري كبير سيعقد في بريطانيا سبضم العديد من الصناديق السيادية في المنطقة من أجل إنعاش الحركة الاقتصادية في بريطانيا من خلال دول مجلس التعاون

كشفت مصادر رفيعة المستوى لـ «الانباء» عن اجتماع مرتقب سيعقد في بريطانيا يضم كلا من الهيئة العامة للاستثمار ممثل عنها مكتب لندن وممثلين من وزارة التجارة والصناعة وممثلين من وزارة المالية ومسؤولين وقبادات اقتصادية كبرى في بريطانيا وذلك في 8 الجاري، بهدف بحث الاستثمارات الكويتية في بريطانيا، والاستثمارات البريطانية في الكويت والعمل على تنشيطها



جهود لرفع التبادل التجاري بين الكويت وبريطانيا

● محمود فاروق